مبادرة تقسيط الغرامات تتيح خيارات أكثر مرونة للقطاعين الخاص وغير الربحي حتى نهاية 2026م

المصدر: واس
تاريخ النشر: 16 نوفمبر 2026



تتيح مبادرة تقسيط الغرامات للمنشآت القطاعين الخاص وغير الربحي المؤهلة إمكانية تقسيط الغرامات المستحقة للجهات الحكومية وفق الضوابط والإجراءات المعتمدة، وذلك في إطار جهود الحكومة لتمكين القطاعين الخاص وغير الربحي وتعزيز استدامة أعمالهما، على أن تنتهي المبادرة في 31 ديسمبر 2026م.

وتوفر المبادرة للمنشآت خيارات أكثر مرونة لإدارة التزاماتها المالية، بما يحد من أثر السداد الفوري على التدفقات النقدية، ويساعدها على تنظيم التزاماتها والمحافظة على استمرارية أعمالها.

كما تسهم المبادرة في تنظيم عمليات السداد وتعزيز كفاءة استيفاء المستحقات الحكومية، مع المحافظة على الحقوق المالية للدولة، ودعم استدامة المنشآت.

وتتولى الجهات الحكومية الدائنة توضيح شروط وآليات الاستفادة من المبادرة، والتواصل مع المنشآت المؤهلة عبر قنواتها الرسمية، وتيسير الإجراءات اللازمة للاستفادة منها.

وتأتي المبادرة امتدادًا للجهود المستمرة لتطوير بيئة الأعمال، وتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاعين الخاص وغير الربحي، وتوفير حلول أكثر مرونة لتنظيم الالتزامات المالية.